



اقتصاد المساعدات المساعدات "الإنسانية" في غزة

إعداد
رامي وليد الزايغ



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)





اقتصاد المساعدات

المساعدات الإنسانية في غزة

إعداد

رامي وليد الزايغ

مدينة غزة

مايو/2025م

فهرس المحتويات

- 5مقدمة
- 7..... ما هي المساعدات الإنسانية؟
- 7..... أنواع المساعدات التي يتلقاها الغزيون
- 8..... منافذ أذخال المساعدات
- 9..... أبرز مقدمي المساعدات في غزة
- 14 ما هو حجم المساعدات الإنسانية التي قدمت خلال الحرب؟
- 15 لماذا تباع المساعدات الإنسانية في غزة؟
- 16..... السطو والسرقة
- 17..... أسواق المساعدات
- 18..... كيف ترتفع أسعار السلع؟
- 19..... كيف تحدد أسعار المساعدات في غزة؟ ولماذا ترتفع؟
- 19..... المساعدات النقدية
- 21..... مميزات المساعدات النقدية
- 22..... التحديات التي تواجه المساعدات النقدية
- 22..... ما يحتاجه أهل غزة؟
- 24..... غيتوهات الطعام النازية "الإسرائيلية"
- 25..... ملامح الخطة الجديدة؟
- 26..... لماذا رفضت المؤسسات الإنسانية المشاركة في تنفيذ الخطة؟

مقدمة

يعاني قطاع غزة من ارتفاع كبير في نسبة البطالة، وقد بلغت هذه النسبة ذروتها خلال حرب الإبادة، حيث وصلت إلى حوالي 80%، أما بالنسبة إلى الفقر، فيمكن القول إننا تجاوزنا مفهوم الفقر التقليدي، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، حيث تراجع إجمالي الاستهلاك بنسبة 80% في قطاع غزة، وهو ما يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الأفراد في فلسطين.

تُعتبر "المساعدات الإنسانية" العنصر الأهم والأساسي الذي يعتمد عليه أهالي غزة في سد احتياجاتهم المعيشية والحياتية، وذلك في ظل الحصار المفروض عليهم منذ 18 عامًا، وقد تعمق هذا الاعتماد خلال حرب الإبادة التي تُمارس ضدهم منذ أكتوبر/2023م. وبحسب منظمة الصحة العالمية، أصبح جميع سكان غزة يعتمدون على المساعدات للبقاء على قيد الحياة، في ظل غياب القدرة على إنتاج أو استيراد الغذاء.

وفي الوقت ذاته، نلاحظ الاستخدام السياسي الفجّ للمساعدات، إما بهدف التغطية على عمليات عسكرية، أو للتخلص من الأونروا عبر منح التوزيع لشركات خاصة، وبشكل أساسي لدفع السكان إلى مناطق محددة لإجبارهم على النزوح إليها طلبًا للغذاء. وفي كل المراحل، استُخدم التجويع كجزء من الحرب، وكوسيلة في المفاوضات والضغط. ولا يمكن اعتبار كثرة الحديث عن دخول المساعدات والبحث عن آليات لإدخالها إلا جزءًا من الاستراتيجية التي استُخدمت للتجويع.

(1) <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5903>

(2) <https://www.who.int/ar/news/item/03-07-1445-preventing-famine-and-deadly-disease-outbreak-in-gaza-requires-faster--safer-aid-access-and-more-supply-routes>

وبينما تزداد وتيرة المطالبات الدولية بالسماح بدخول المساعدات، فإنها لم تتحول إلى فعل حقيقي، كما أن عدم اتخاذ الدول التي تطالب بإدخال المساعدات لإجراءات عقابية ضد قوة الاحتلال، يجعل دعواتها تتحول إلى نوع من النفاق. ينبغي أن تتخذ الدول من إسبانيا نموذجًا، إذ حسمت إسبانيا موقفها أولاً عبر تصنيف إسرائيل كدولة إبادة، وثانيًا من خلال قطع العلاقات التجارية معها. وإن انضمت دول أخرى واتخذت إجراءات مماثلة، فذلك كفيل بوقف الحرب.

أما الدبلوماسية الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان، فيجب أن تركز جهودها في هذا الإطار، بدلاً من التركيز على الصراعات الداخلية، فهذا لن يُنقذ أهالي قطاع غزة من الجوع والتهجير. كُتبت هذه الورقة خلال فترة وقف إطلاق النار التي امتدت من 19 كانون الثاني/يناير إلى 18 آذار/مارس، ومن الجدير بالذكر أنه منذ ذلك الحين توقّف إدخال المساعدات. وبينما تبحث كل من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" آليات إدخال المساعدات، تواصل الأخيرة قصفها الممنهج لمخازن الأدوية وآبار المياه، وكانت قد قصفت سابقًا مخازن الأغذية التابعة لبعض المنظمات الدولية. تهدف هذه الورقة إلى استعراض واقع المساعدات الإنسانية في غزة، ونوعية المساعدات التي يتلقاها الغزيون، إضافة إلى منافذ إدخالها، كما تتطرّق إلى أبرز الجهات العاملة في توزيع المساعدات ومجالات عملها واختصاصها.

وتحاول أيضًا أن تجيب عن الأسئلة التالية: لماذا يضطر أهالي غزة إلى بيع المساعدات الإنسانية؟ ولماذا ترتفع أسعارها؟ يتطرّق الباحث أيضًا إلى المساعدات النقدية، وأهميتها، وكيف تعزّزت وأصبحت ظاهرة بارزة خلال حرب الإبادة، سواء من قبل المؤسسات أو الأفراد، وكيف انعكست على الغزيين الذين يتلقون هذا النوع من المساعدات. كما توضح الورقة مميزات هذا النوع من الدعم، والتحديات التي تواجهه.

ويختم الباحث بذكر أهم التوصيات الموجّهة أساسًا إلى المؤسسات العاملة في المجال الإنساني، حول أبرز احتياجات أهالي غزة في المرحلة القادمة.

ما هي المساعدات الانسانية؟

بحسب الإسكوا، يمكن تعريف المساعدة الإنسانية بأنها: ترتبط تقليديًا بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والحرائق والمجاعات، ولكنها اعتمدت مؤخرًا أيضًا في حالات الكوارث الأخرى مثل الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية، عادةً بموافقة البلد المضيف. ويمكن أن تشمل المساعدة توفير الطعام والمأوى والملابس والأدوية والأفراد الطبيين، وإجلاء الفئات الأكثر عرضة للخطر، واستعادة المرافق الأساسية (مثل المياه، الصرف الصحي، وإمدادات الطاقة). كما يمكن تقديم المساعدة خلال فترة الطوارئ نفسها، أو في مرحلة إعادة التأهيل.³

لكن هذا لا ينطبق على ما يجري في قطاع غزة، إذ كيف يمكن التركيز على المساعدات الإنسانية، وفي الوقت ذاته تجاهل فعل الإبادة؟

أنواع المساعدات التي يتلقاها الغزيون

المساعدات الغذائية: تُقدّم على شكل طرود غذائية متنوعة، وتُشارك في تقديمها معظم المؤسسات الإغاثية. وقد شهدت هذه الطرود تطورًا ملحوظًا في أصنافها، فبعد أن كانت تقتصر على السلع الأساسية مثل: الأرز، السكر، زيت القلي، والدقيق، أصبحت تشمل المطبوعات، اللحم والبيض المعلّب، التمور، العسل، الأجبان، البقوليات، المكسرات، اللحوم المجمدة، وغيرها. وتوزّع هذه المساعدات لعموم سكان غزة، وتُعتبر المساعدات الغذائية أكثر أنواع المساعدات التي يتلقاها السكان.

(3)<https://www.unescwa.org/ar/sdglossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>

المساعدات الطبية: يتركز توزيعها من خلال المؤسسات الطبية، وتُخصّص للمراكز والمؤسسات الصحية العاملة في القطاع. المساعدات الصحية: تُوزّع لعموم السكان من خلال المؤسسات الأممية مثل اليونيسف ووكالة الأونروا، وتحتوي على المستلزمات الصحية ومستلزمات النظافة وما شابه ذلك.

مساعدات المأوى والمساعدات غير الغذائية: وهي المساعدات التي تشمل الخيام، الشوادر، والمستلزمات المنزلية والمعيشية، وتُقدّم للنازحين والمُهدّمة بيوتهم. **المساعدات النقدية:** سيتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقًا.

منافذ إدخال المساعدات

المنافذ البرية:

تُشكّل المعابر البرية المنفذ الأساسي لدخول غالبية المساعدات، ومن أبرز هذه المنافذ: معبر رفح. ومعبر كرم أبو سالم، ومعبر إيرز، ومعبر كيسوفيم. (4)

الإنزال الجوي:

بدأت هذه المساعدات مع نهاية شهر فبراير/2024، بعد قيام قوات الاحتلال بإغلاق جميع المنافذ البرية. وقد لجأت العديد من الدول إلى تنفيذ عمليات إنزال جوي للمساعدات في مناطق متفرقة من القطاع، ومن بين هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الأردن، المغرب، الإمارات، ومصر. وقد واجهت هذه الطريقة انتقادات واسعة نظرًا لكونها باهظة التكلفة، وخطيرة، وغير فعّالة في التخفيف من حدة الأزمة في غزة.⁴

(4) ديف هاردن، من مجموعة جورج تاون الاستشاري وهو مدير سابق لبعثة الوكالة الأميركية

الرصيف البحري:

تمّ استخدامه من خلال الرصيف الأمريكي العائم الذي تم إنشاؤه وتفكيكه خلال حرب الإبادة، وقد بلغت تكلفته حوالي 320 مليون دولار أمريكي.

بلغ عدد الشاحنات التي عبرت من خلاله طوال فترة تشغيله نحو 589 شاحنة، في حين تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن القطاع بحاجة إلى أكثر من 500 شاحنة يوميًا. وعليه، أثبت الرصيف البحري عدم جدواه وفعالته في إدخال المساعدات. ولو تم توزيع تكاليف إنشائه على الأسر الغزية، لحصلت كل أسرة على ما يقارب 1,000 دولار أمريكي.⁵

أبرز مقدمي المساعدات في غزة

تنشط في قطاع غزة عشرات المؤسسات الدولية العاملة في المجال الإغاثي والإنساني، وتتنوع اختصاصاتها وفقًا لطبيعة عمل كل منها. ويمكن تصنيف الجهات المقدّمة للمساعدات إلى ثلاث فئات رئيسية:

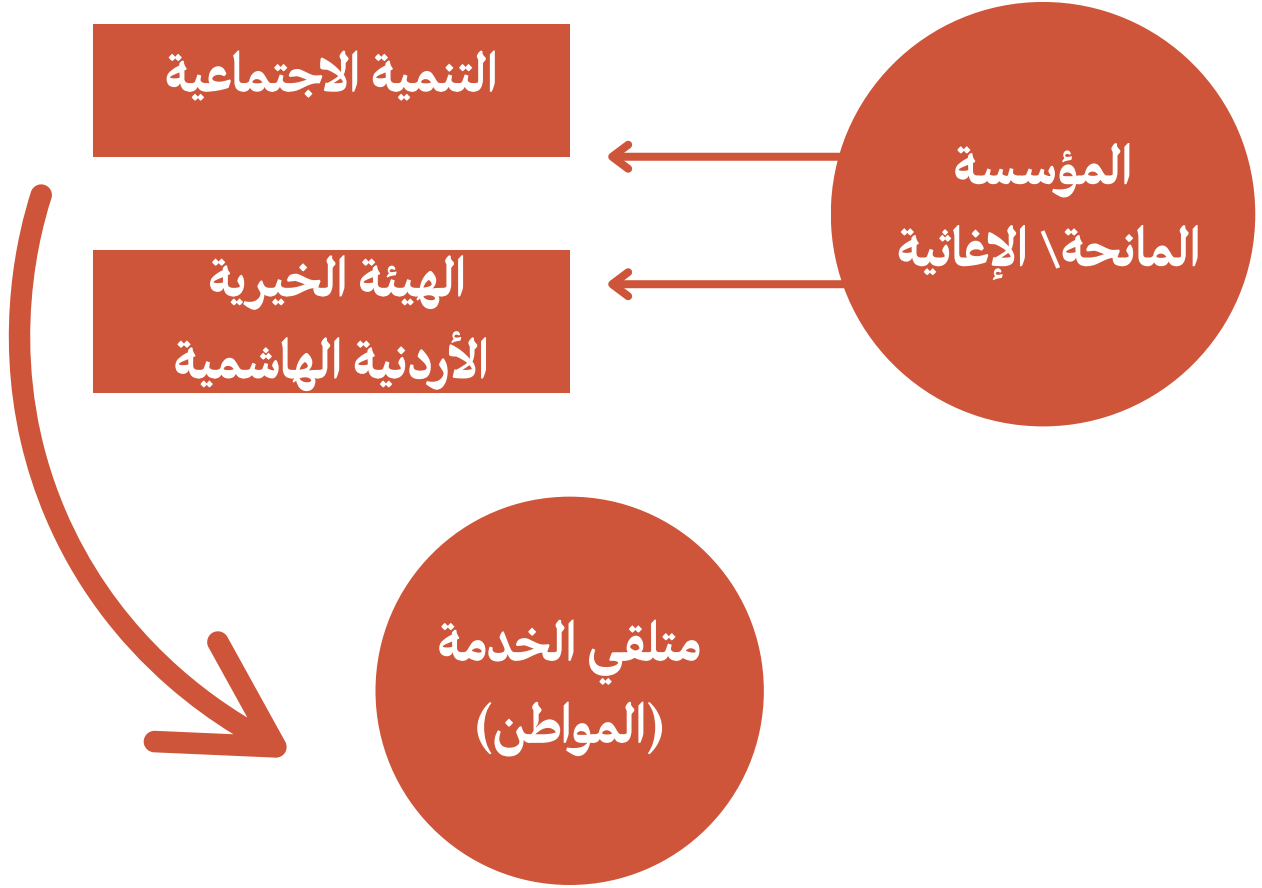
أولاً: وزارة التنمية الاجتماعية والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية

وزارة التنمية الاجتماعية: تُعد الوزارة الجهة الرسمية المشرفة والمنظمة للعمل الإغاثي في فلسطين. تتولى استقبال مختلف أنواع المساعدات والمعونات القادمة من المؤسسات المحلية والدولية، وتقوم بوزعها وتوزيعها على هذه الجهات بما يتواءم احتياجات القطاع وقوائم الأسماء اللازمة لتوجيه المساعدات بشكل فعال.

الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية:

تعمل بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية على تقديم الخدمات الإغاثية والإنسانية، وبشكل رئيسي مع وزارة التنمية الاجتماعية ووكالة الأونروا. وتقوم بتجهيز المساعدات الإنسانية بأنواعها المختلفة وإرسالها إلى غزة، سواء برًا أو جواً. وتُعدّ من أكبر المؤسسات الإغاثية الداعمة لغزة خلال حرب الإبادة، بالإضافة إلى كونها من أقوى المؤسسات لوجستيًا.

(5) يبلغ عدد الأسر الغزية حوالي 334,410 ألف أسرة، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء



شكل رقم (1) يوضح أبرز آلية لتقديم المساعدات

الشكل رقم (1) أعلاه يوضح أبرز آلية لتقديم المساعدات في غزة، حيث تقوم المؤسسة المانحة بتقديم المساعدات إلى التنمية الاجتماعية ومن ثم تسلمها التنمية على المواطن، أو تسلمها الهيئة الخيرية ومن ثم تسلمها إلى التنمية الاجتماعية ومن ثم إلى المواطن، وفي بعض الأحيان يستلمها المواطن مباشرة من المؤسسة المانحة.

ثانيًا: مقدمي الاستجابة الإنسانية الدوليين

المؤسسة	مجال عمل المؤسسة	طبيعة وجودة المساعدة المقدمة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الأونروا UNRWA	الخدمات اللوجستية والتنسيق، المأوى ورعاية النازحين، المساعدات الغذائية، المساعدات غير الغذائية	تعتبر الأونروا العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، تشكل ما يزيد عن نصف الاستجابة الطارئة بأكملها في غزة، والجهة الأكثر حضور وفعالية في تقديم المساعدات. وبهذا فإن إيقاف التمويل الذي حصل مؤخرًا من قبل أكبر مانح لها، الولايات المتحدة الأمريكية، يهدد الآلية الرئيسية لتوزيع السلع والخدمات الحيوية. ⁷
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	الخدمات اللوجستية والتنسيق، المأوى ورعاية النازحين، المساعدات الغذائية، المساعدات غير الغذائية	يعمل بالشراكة مع المؤسسات المختصة في غزة في تقديم الخدمات الإنسانية، إلا أنه بحسب مراقبين لاقى انتقادات واسعة من مراقبين خلال حرب الإبادة منها التواطؤ والتقصير وعدم القيام بالدور المنوط به في حماية المدنيين وبالأخص الأطفال منهم.
برنامج الغذاء العالمي WFP	المساعدات الغذائية	تتنوع طرودها الغذائية بين المعلبات، البقوليات، البسكويت عالي الطاقة، وتتميز بالمساعدة الدورية للأسر، إلا أنها لاقى انتقادات من قبل المواطنين تتمثل في نقص طرودها الغذائية للسلع الأساسية كالسكر، واقتصارها على أصناف محددة كالعدس والمعكرونة، حيث أنها لا تتناسب مع احتياجات والمتطلبات المواطنين المعيشية، وذلك في ظل اعتماد كبير للمواطنين على مساعداتها حيث سمحت لها قوات الاحتلال بتوزيع المساعدات ومنعت غيرها من المؤسسات.

(6) <https://shorturl.at/2Js3J>

دراسة استقصائية حول مدى تغطية وفعالية المساعدات الانسانية ووصولها العملي، (مارس) 2024م (7)

المساعدات الانسانية في غزة

<p>تتنوع طرودها الغذائية بين المعلبات، البقوليات، البسكويت عالي الطاقة، وتمتاز بالمساعدة الدورية للأسر، إلا أنّها لاقت انتقادات من قبل المواطنين تتمثل في نقص طرودها الغذائية للسلع الأساسية كالسكر، واقتصارها على أصناف محددة كالعدس والمعكرونة، حيث أنها لا تتناسب مع احتياجات والمتطلبات المواطنين المعيشية، وذلك في ظل اعتماد كبير للمواطنين على مساعداتها حيث سمحت لها قوات الاحتلال بتوزيع المساعدات ومنعت غيرها من المؤسسات.</p>	<p>المساعدات الغذائية</p>	<p>المطبخ المركزي العالمي WCK</p>
<p>تعمل بالشراكة مع المؤسسات الأخرى لتقديم المساعدات الغذائية والصحية ورعاية النازحين.</p>	<p>مؤسسة أنيرا</p>	<p>مؤسسة أنيرا</p>
<p>تعمل بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية وبالأخص الأونروا، تعمل بشكل رئيسي على حماية ودعم حقوق الأطفال، وقد عملت خلال حرب الإبادة على تولى عملية التطعيم ضد شلل الأطفال.</p>	<p>الحماية والتوعية، المساعدات الصحية، المساعدات الغذائية، المساعدات غير الغذائية، المياه والصرف الصحي والنظافة</p>	<p>اليونيسيف UNICEF</p>
<p>تعمل بالشراكة مع المؤسسات الطبية، وتساهم بتوفير الامدادات الصحية والطبية والأدوية واللوازم الطبية للمستشفيات، وإجراء المرضى والمصابين.</p>	<p>المساعدات الطبية</p>	<p>منظمة الصحة العالمية WHO</p>

المساعدات الانسانية في غزة

تمتاز طرودها بالجودة العالية والمتنوعة والمميزة، وكثير من هذه المساعدات كانت تُلقى من الجو عبر الطائرات.	المأوي ورعاية النازحين، المساعدات الصحية، المساعدات الغذائية، المساعدات النقدية، المساعدات غير الغذائية	المساعدات الإماراتية
تمتاز طرودها بالجودة العالية والمتنوعة والمميزة، وتتعامل بشكل وثيق مع الأونروا، والتنمية الاجتماعية.	المأوي ورعاية النازحين، المساعدات الصحية، المساعدات الغذائية، المساعدات النقدية، المساعدات غير الغذائية	المساعدات القطرية
توزع خدماتها بالتعاون مع الجمعيات المحلية، وتمتاز طرودها بارتفاع ثمنها والجودة العالية، نظرًا لأن أصنافها مختلفة من الأسواق.	المساعدات الغذائية، المساعدات الصحية	أوكسفام OXFAM
توفّر الدعم في المجال الجراحي وخدمات العناية بالجروح والعلاج الطبيعي ورعاية الأمومة وخدمات رعاية الأطفال وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والتطعيمات وخدمات الصحة النفسية. ⁸	المساعدات الطبية Your paragraph text	أطباء بلا حدود

جدول رقم (1) مقدمي الخدمات الإنسانية الدوليين في غزة، المصدر: GAZA TRACK، مع إضافات من الباحث.

ثالثاً: مقدمو الاستجابة الإنسانية المحليون

تعمل في غزة أيضاً عشرات المؤسسات والجمعيات المحلية، وذلك من خلال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الإغاثية الدولية المذكورة أعلاه. إلا أن هذه المؤسسات تعاني بدورها من غياب التنسيق والتعاون المشترك فيما بينها، مما يحرم فئات عديدة من المجتمع من تلقي الخدمات الإنسانية والإغاثية.

وقد انتشرت خلال الحرب ظاهرة "المبادرين"، وهم أفراد يتلقون تبرعات نقدية من الخارج ويقومون بتوزيعها على المواطنين، سواء على شكل وجبات ساخنة، مساعدات نقدية، تكايا، طرود غذائية، خيام، شوادر، إلخ.

وقد ساهم هؤلاء في التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية، إلا أن هذه الظاهرة وروادها لم تخلُ من الانتقادات، ومنها على سبيل المثال: أن أسلوب شراء "المبادر" للسلع دون مراعاة للأسعار، وبكميات كبيرة، يؤدي إلى رفع الأسعار في السوق، مما ينعكس سلباً على المواطنين عمومًا

ما هو حجم المساعدات الإنسانية التي قدمت خلال الحرب؟

على الرغم من تعدد مقدمي تقديم الخدمات الإنسانية والإغاثية في غزة، بالإضافة إلى تعدد منافذ الإدخال إلا أن عملهم لم يلبي سوى عُشر احتياج القطاع حيث يحتاج إلى حوالي 500 شاحنة يوميًا، إلا أنه بحسب الأونروا فإن عدد الشاحنات التي كانت تدخل غزة قبل وقف إطلاق النار أي طوال 16 شهرًا من الحرب حوالي 50 شاحنة يوميًا، الأمر الذي خلق كارثة إنسانية حادة وانعدام الأمن الغذائي للمواطنين، وقد انعكس ذلك بمجموعة من الأزمات الاقتصادية من حيث نقص المعروض من السلع واختفاء كثير من السلع وارتفاع أسعارها لما هو موجود من سلع في الأسواق، وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية هي العائق الأكبر لإدخال المساعدات للقطاع وقد عزز ذلك من خلال تحكمها بالمعابر كافة وعمليات التفتيش ورفض

طلبات إدخال المساعدات التي تتقدم بها المؤسسات الاغاثية وبالأخص إلى شمال القطاع وهذا ما أشار إليه مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية "أوتشا".¹⁰

لماذا تباع المساعدات الإنسانية في غزة؟

البيع اضطرارًا

في ظل الحصار المطبق على غزة، وما يترتب عليه من إغلاق تام للمعابر، ومنع الاستيراد حتى للسلع الأساسية، وتدمير الإنتاج المحلي بالكامل، وعدم كفاية المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية، يضطر العديد من المواطنين إلى بيع جزء من المساعدات التي يحصلون عليها من أجل توفير سيولة نقدية "كاش" تتيح لهم شراء مستلزمات واحتياجات أخرى غير متوفرة ضمن المساعدات، وغالبًا ما تكون ضرورية، كالأدوية على سبيل المثال.

كما أن غياب التنسيق بين المؤسسات الإغاثية العاملة في القطاع أدى إلى حصول بعض الأفراد على مساعدات من أكثر من جهة، بما يتجاوز حاجتهم الفعلية، فيقومون ببيع الفائض في الأسواق، ما يحرم غيرهم من الحصول على حصصهم المستحقة، ويضطرهم لشراء تلك المساعدات من السوق.

إضافة إلى ذلك، هناك مساعدات لا تتناسب مع طبيعة الحرب أو مع الظروف المعيشية التي يعيشها السكان، مما يدفعهم إلى بيعها. وقد أفاد حوالي نصف المستفيدين من المساعدات بأنها لا تلبي احتياجاتهم الأساسية¹¹، كمثال على ذلك: تلقي نازحين ومُهَدِّمة بيوتهم لمساعدات غذائية دون حصولهم على خيام أو أماكن إيواء. ومن المهم الإشارة إلى أن حرب الإبادة وظروفها وما ترتب عليها من كوارث وأزمات كانت أكبر من طاقة أي جهة، ولم يشهد لها القرن الحادي والعشرون مثيلاً.

(10) <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-reported-impact-4-march-2024-1500>

دراسة استقصائية حول مدى تغطية وفعالية المساعدات الإنسانية ووصولها العملي، مارس (11) 2024.



مواطنون يصطفون أمام أحد مراكز التوزيع، وآخرون يبيعوا مساعدات استلموها من نفس المركز،
عدسة/ الباحث

السطو والسرقة

أوردت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في تقرير مفصل لها، نقلًا عن منظمات إغاثة، أن العصابات التي تنهب مساعدات غزة تعمل في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وخلصت مذكرة للأمم المتحدة، حصلت عليها الصحيفة، إلى أن هذه العصابات "قد تستفيد من التساهل السلبي، إن لم يكن الدعم النشط"، أو حتى "الحماية" من الجيش الإسرائيلي. وتضيف الصحيفة في تقريرها أن منظمات الإغاثة ذكرت أن السلطات الإسرائيلية رفضت معظم طلباتها باتخاذ تدابير أفضل لحماية القوافل، بما في ذلك المناشدات لتوفير طرق أكثر أمانًا، وفتح المعابر، والسماح للشرطة المدنية في غزة بحماية الشاحنات. كما أن القوات الإسرائيلية، التي كانت على مرأى من الهجمات، لم تتدخل في العديد من المناسبات أثناء استمرار عمليات النهب، وفقًا لعمال الإغاثة، ومسؤولي الأمم المتحدة، وعمال النقل، وسائقي الشاحنات.¹²

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف عناصر تأمين القوافل من "الشرطة المدنية"، الذين يحرسون قوافل المساعدات، مما دفع مدنيين يائسين ومجرمين إلى التهافت على الشاحنات لسرقة الإمدادات، الأمر الذي تسبب في تباطؤ عمليات التسليم. في البداية، ووفقًا لعمال الإغاثة، كان العديد من اللصوص جائعين يحاولون إطعام عائلاتهم،¹³ وهو ما أكدته هيئات حقوقية متعددة مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".¹⁴ وبعد ذلك، بدأت العصابات ببيع المساعدات في الأسواق بأسعار مرتفعة، ما انعكس سلبيًا على المواطنين، خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث أصبحت المساعدات المجانية عبئًا ماليًا على الأسر التي اضطرت لشرائها وسط انقطاع الوظائف والأعمال والنزوح. كما ساهم ذلك في تفشي الفوضى والانفلات المجتمعي.

أسواق المساعدات

في ظل المنع الكامل لإدخال السلع التجارية إلى قطاع غزة، أصبحت الأسواق من شمال القطاع إلى جنوبه تعتمد بشكل أساسي على ما يُباع من سلع المساعدات. وبالتالي، أصبح اقتصاد السوق يعتمد بشكل كبير على محتويات هذه المساعدات من أصناف، صارت مصدر دخل للعديد من الأسر، سواء من خلال بيع المستفيدين لها أو إعادة بيعها بأسعار أعلى من قبل تجار السوق. تبدأ العملية من المستفيد الذي يبيع المساعدة إلى "وقيفة مراكز التوزيع"، الذين يبيعونها بدورهم لأصحاب البسطات، وأخيرًا تُعرض للبيع للمواطنين.

المرجع السابق (13)

(14) <https://www.aman-palestine.org/category-542/25914.html>



أصناف مساعدات معروضة للبيع في أحد الأسواق -عدسة الباحث

كيف ترتفع أسعار السلع؟

تُعد قوى العرض والطلب المحدد الأساسي لأسعار السلع في غزة. وقد ساهمت قلة الدراية الكافية لبعض المؤسسات باحتياجات المواطنين في خلق أزمات جديدة دون قصد، فمثلاً، كمية "السكر" التي توفرها بعض المؤسسات في الطرود الغذائية لا تتجاوز 0.5 - 1 كغم، في حين أن احتياجات السكان من هذا الصنف أعلى بكثير. هذا التفاوت يؤدي إلى حالة طلب دائم مقابل عرض محدود، مما تسبب في ارتفاع سعر السكر ليصل إلى 120 شيكل للكيلوغرام، بعدما كان لا يتجاوز 2 شيكل قبل الحرب، وينطبق ذلك على سلع أخرى بدرجات متفاوتة.

كيف تُحدد أسعار المساعدات في غزة؟ ولماذا ترتفع؟

تُحدد أسعار المساعدات إلى حد كبير بناءً على نوع وطبيعة الأصناف التي تحتويها الطرود الغذائية (الكوبونات). فإذا كان الصنف متوفرًا في الأسواق أو ضمن طرود أخرى، يكون السعر منخفضًا، والعكس إذا كان نادرًا. كما يلعب الطلب دورًا رئيسيًا؛ إذ يرتفع سعر الطرد إذا احتوى على أصناف عليها طلب كبير. ومن الشواهد على ذلك، بيع طرود منظمة أوكسفام في ديسمبر 2024 بأسعار وصلت إلى 2,300 شيكل، بسبب احتوائها على أصناف نادرة مثل التمر، المشمش المجفف، البسكويت، والزبيب. ورغم أن هذا المبلغ يُعتبر خياليًا في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، إلا أن الحاجة دفعت بعض الفئات مثل المرضى والأطفال لشراؤها. مع دخول وقف إطلاق النار وبدء تدفق محدود للمساعدات، انخفضت الأسعار بشكل كبير نتيجة زيادة المعروض وتوفر بعض البدائل.

المساعدات النقدية

تعتبر التحويلات الجارية أحد أهم الروافد الأساسية للميزان المدفوعات وتحظى بأهمية كبيرة كونها تساهم في توجيه توفير شبكة أمان للعائلات المتلقية لها، وتعمل على تنشيط الحركة التجارية، والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه التحويلات جميع المبالغ النقدية والعينية الممنوحة لفلسطين سواء للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة) أو القطاع الخاص (تحويلات المغتربين) التي يغلب عليها طابع الانتظام وإن كانت تزداد في ظل الأوضاع السياسية واقتصادية المضطربة وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي كونها ترسل من المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمة المعيشية وتأمين احتياجاتهم الأساسية التعليم والصحة والسكن والغذاء والعلاج وغيرها من الخدمات الأخرى.¹⁷

مقابلة شخصية مع أحد وقيفة مراكز التوزيع (16)

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2023م (17)

خلال الحرب الإبادة تعززت هذه التحويلات من أشخاص مختربين أو أصدقاء في الخارج إلى معارفهم وأصدقائهم داخل غزة وأصبح كثير منهم يعتمدون عليها بشكل كامل في تلبية احتياجاتهم المعيشية والحياتية جراء انقطاع وظائفهم وأعمالهم، وبذلك يمكن القول أنها أصبحت ظاهرة منتشرة بشكل كبير خلال الحرب.

تواجه الأسر صعوبات بالغة في تلقي هذه الحوالات من الخارج جراء انهيار النظام المصرفي بشكل كامل في غزة نتيجة تدمير فروع البنوك، وتوقف عمل شركات الحوالات المالية مثل موني جرام وويسترن يونيون وإغلاق مكاتب الصرافة، مما تسبب في شح السيولة النقدية، واضطرار متلقي الحوالات إلى دفع نسب عالية إلى "المكيشين" لاستلام الحوالات.

تعتبر المساعدات النقدية من أهم التدخلات الإغاثية العاجلة التي قدمتها المؤسسات الإغاثية خلال حرب الإبادة وبالأخص منها المؤسسات الأممية كاليونيسيف التي تصدرت توزيع المساعدات النقدية في غزة فوفقاً لمجموعة عمل المساعدات النقدية المتعددة الأغراض قدمت اليونيسيف حوالي 60% من جميع التحويلات النقدية الإنسانية في غزة.

وقد أفادت مجموعة عمل المساعدات النقدية المتعددة الأغراض بأن نحو 190,000 أسرة تلقت دفعة واحدة على الأقل من المساعدات النقدية متعددة الأغراض في الفترة الواقعة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و7 تموز/يوليو 2024¹⁹ وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن حوالي 139 ألف شخص في جميع أنحاء غزة استفادوا من المساعدات النقدية منذ وقف إطلاق النار، بمن فيهم أشخاص ذوو إعاقة، ونساء حوامل، ومرضعات.²⁰

مقابلة مع أحمد أبو رياض أحد المعتمدين على هذه التحويلات خلال الحرب (18)

أوتشا: آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 191، الرابط (19)

<https://www.ochaopt.org/ar/content/191>

(20) <https://news.un.org/ar/story/2025/02/1139331>



ماركت يقدم خدمات السحب النقدي عن طريق المحافظ النقدية.

مميزات المساعدات النقدية

- ساهمت في توفير سيولة في أيدي الناس، حيث أهم ما يضطر المواطنين لبيع المساعدات التي يتلقونها هو الحاجة للسيولة النقدية لشراء احتياجاتهم ومستلزماتهم، وذلك جراء انقطاع الأعمال والوظائف.
- تتمتع بالقدرة على تجاوز المعوقات والمنع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي حيث أنها النوع الوحيد من المساعدات الذي استمر المواطنون في غزة بتلقيه في ظل الإغلاق الكامل والمنع التام لإدخال المساعدات للقطاع، حيث تقوم الجهة الاغاثة بإرسال كود التفعيل أو المساعدة النقدية عبر المحفظة الإلكترونية للشخص المستفيد مباشرة.
- ساهمت في تعزيز عملية الشمول المالي من حيث تعزيز التحول الإلكتروني لدى كثير من المواطنين مما يخرجهم جزئيًا من دائرة الاستغلال والابتزاز.

التحديات التي تواجه المساعدات النقدية

تعرض المستفيدين منها إلى الاستغلال والابتزاز من قبل المكيشين حيث نظرًا لشح السيولة يتقاضى هؤلاء ما يقارب 15-30% على كل مبلغ يتم سحبه "تكييشه"، وهذا للأسف يتنافى إلى حد كبير مع الغرض الذي أنشئت لأجله فبحسب أوتشا أن الجهات الفاعلة زادت من استخدام المحافظ الالكترونية لمعالجة تحديات السيولة،²¹ إلا أنه بسبب الحرب وانقطاع خدمات الاتصال والانترنت انهيار الأسواق الرسمية المعروفة، وتحولت إلى أسواق شعبية عبارة عن بسطات وعرائش في الشوارع والمفترقات، مما يضطر المواطنين إلى تحويلهم مساعداتهم إلى محافظ أخرى وسحبها نقدًا بعمولة مرتفعة مما يجرهم من الاستفادة الكاملة منها. عدم وجود ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المواطنين في غزة، ولدى كثير من الباعة والتجار وبالأخص خلال الحرب كما تم ذكره أعلاه.

ما يحتاجه أهل غزة؟

إن ما يحتاجه أهل غزة هو وقف حرب الإبادة المستمرة ضدهم منذ عام ونصف والعيش على وجه البسيطة كما أقرت الموثائق الدولية والإنسانية وذلك من خلال توفير العيش الكريم والحياة الكريمة للسكان وإنهاء الاحتلال ومنع السيطرة على الأرض والموارد والمقدرات وفتح المعابر والسماح بإدخال السلع التجارية والخدمات المالية والمصرفية كافة للقطاع، وعودة الحياة التجارية وتنشيط الدورة الاقتصادية بأكملها، والبدء الفوري بالإغاثة الكاملة وإعادة الإعمار وصولًا للتنمية المستدامة، إلا أنه تأقلمًا مع الظروف الحالية فإن على المؤسسات الانسانية العمل على التالي:

- توزيع المساعدات الانسانية وفقًا لاحتياج أهل القطاع وعاداتهم وثقافتهم وذلك كمًا ونوعًا.

- التنسيق الدائم والمستمر بين الجمعيات المؤسسات الاغاثية كافة لتلبية احتياجات المواطنين.
- التكامل فى العمل بين المؤسسات لتلبية احتياجات المواطنين واغاثتهم.
- إنشاء نافذة موحدة لتوزيع المساعدات الإنسانية فى قطاع غزة يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق العدالة والشفافية فى توزيع الموارد، إذ ستساهم بشكل كبير فى تقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التى يعانى منها المواطنون، كما ستعمل على ضمان وصول المساعدات إلى المستحقين دون تدخلات غير قانونية أو فساد، على المستوى الاقتصادي ستؤدي هذه النافذة إلى تحفيز الأسواق المحلية، حيث ستعكس المساعدات بشكل إيجابى على القوة الشرائية للمواطنين، مما يساهم فى تحفيز النشاط التجارى المحلى ودعم القطاعات المختلفة مثل الغذاء والصحة. من خلال تنظيم توزيع المساعدات، وسيتم تقليل التلاعب الذى قد يؤثر سلباً على مستويات المعيشة، مما يتيح لجميع فئات المجتمع فرصة للتمتع بحياة أكثر استقراراً وكرامة.
- زيادة التخصية فى العمل بين المؤسسات فمثلاً مؤسسات تُعنى بشئون الطفل، وأخرى بكبار السن والمرضى، ومؤسسات تهتم بالصحة والتعليم، إلخ.
- تجهيز المساعدات والطرود الغذائية وفقاً لحاجة الانسان من "السعرات الحرارية"، حيث أن كثير من المساعدات تفتقر للمكونات الغذائية الصحية.

- زيادة المساعدات النقدية بشكل كبير حيث أنّها اقتصاديًا يمكن اعتبارها إحدى أدوات "الحقن الاقتصادي" الذي سيساعد الاقتصاد على نوع من الإغاثة والتعافي الجزئي، وتحديدًا في ظل وقف إطلاق النار الذي نتج عنه توفر محدود لبعض السلع في الأسواق وحاجة المتضررين الماسة لإغاثتهم وتعزيز صمودهم، حيث أنّها مرنة جدًا من حيث أنّها تتيح للمواطن شراء ما يلزم وفقًا لحاجاته ورغباته، ويتطلب ذلك زيادة التنسيق بين المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة والمؤسسات النقدية والمالية كالبنوك وغيرها لمنع ابتزاز واستغلال متلقي الخدمة.

غيتوهات الطعام النازية "الإسرائيلية"

بتاريخ 02 مارس 2025 قامت "إسرائيل" بإعادة إغلاق المعابر والمنافذ كافة مع قطاع غزة مما أعاد القطاع للحصار الخانق وللقتل البطيء لسكانه بعدما تنفسوا الصعداء قليلًا خلال فترة الهدنة القصيرة - 45 يوم-، علمًا أنّ جميع سكان القطاع يعتمدون على هذه المنافذ في البقاء على قيد الحياة، وقد أتى هذا الإغلاق مع دخول شهر رمضان المبارك الذي يمارس فيه الغزيون طقوسًا وعبادات دينية واجتماعية متعددة.

لقد أدى هذا الإغلاق إلى استفحال الأزمة الإنسانية في القطاع، وأثر على مناحي الحياة كافة سواءً الصحية أو الإنسانية أو التعليمية أو الاقتصادية، حيث لم تستثنى إسرائيل من هذا الحصار المطبق والشامل أي شيء بما في ذلك الامدادات الطبية وإمدادات المستشفيات من وقود ومستلزمات أخرى وحتى منع غذاء الأطفال والرضع وغيرهم.

لم تكتفِ إسرائيل بذلك بل خرجت أصوات عديدة من الحكومة الإسرائيلية نفسها تطالب بقصف مراكز ومخازن الأغذية ومراكز الطعام في قطاع غزة.²³

ملاحم الخطة الجديدة؟

بعد مرور أكثر من شهرين على إغلاق المعابر، ومنع إدخال أي إمدادات غذائية،²⁴ خرجت للعلن خطة إسرائيلية لاستئناف إدخال المساعدات إلى قطاع غزة، تقوم الخطة على قيام الجيش الإسرائيلي بإنشاء مجمعات في جنوب قطاع غزة سيؤمنها الجيش الإسرائيلي.

ذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أن أحد النماذج يشير لمشاركة منظمات دولية أو شركات خاصة، بما في ذلك شركة أمريكية تستعد لإنشاء بنيتها التحتية في حي تل السلطان في رفح أقصى جنوب قطاع غزة. وهذه الشركة ستوزع المساعدات الإنسانية. وتخطط إسرائيل لأن تكون عملية التوزيع دفعة واحدة في الأسبوع ستحصل خلالها كل عائلة على 70 كيلوغراماً من المساعدات، وفق القناة.

"سيكون لكل عائلة ممثل مكلف بالوصول إلى منطقة أمنية تابعة للجيش الإسرائيلي في جنوب غزة حيث سيتسلم المساعدات بعد المرور بعدة مراحل تفتيش"، وفق صحيفة تايمز أوف إسرائيل. وقالت الصحيفة إن "كل صندوق سيضم كمية من الغذاء تكفي عدة أيام، إلى أن يُسمح لممثل العائلة بالعودة مجدداً لتسلم حزمة جديدة".

وتخطط إسرائيل لإدخال 100 شاحنة يومياً للقطاع مقارنة بـ600 شاحنة يومياً خلال فترة وقف إطلاق النار، بهدف إدخال الحد الأدنى الذي يحتاجه سكان قطاع غزة دون أن يتمكنوا من تخزينه، وفق القناة²⁵.14

(24) <https://ar.wfp.org/news/wfp-runs-out-food-stocks-gaza-border-crossings-remain-closed>

(25) <https://www.bbc.com/arabic/articles/cyvqdj8rlndo>

وفي سياق ذلك أشار المرصد الأورومتوسطي إلى أنّ الآلية الجديدة، وفقاً للتفاصيل المتداولة، تقوم على إنشاء مرافق لتسليم المساعدات في أماكن محددة، بعيدة عن الكثافة السكانية وقريبة من مواقع تمركز الجيش الإسرائيلي، وهو ما يُنذر بخطر بالغ يتمثل في استخدام المساعدات كأداة لنقل السكان قسراً تحت غطاء إنساني، إذ من المرجح أن تُجبر العائلات الجوعى، في ظل سياسة التجويع المنهجي منذ تشرين أول/أكتوبر 2023، على الانتقال إلى مناطق قريبة من تلك المواقع لإنقاذ حياتها، بما يتيح لإسرائيل تفرغ مناطق سكنية واسعة وفرض واقع ديمغرافي جديد يمنع العودة إليها.²⁶

وبحسب الأمم المتحدة التي حذرت من أن الاستراتيجية المقترحة ستجبر المدنيين على دخول مناطق عسكرية لجمع الحصى، مما يعرضهم وعمال الإغاثة للخطر.²⁷

وبحسب المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف جيمس إدر فإنّ خطة المساعدات تشمل أيضاً على "استخدام تقنية التعرف على الوجه كشرط مسبق للحصول على المساعدات.. وقد أعرب السيد إدر عن قلقه البالغ إزاء اقتراح استخدام تقنية التعرف على الوجه كشرط مسبق للحصول على المساعدات، مضيفاً أن فحص المستفيدين ومراقبتهم "لأغراض استخباراتية وعسكرية يخالف جميع المبادئ الإنسانية".²⁸

لماذا رفضت المؤسسات الإنسانية المشاركة في تنفيذ الخطة؟

وقد أشار المركز الأورومتوسطي إلى أنّ الخطة الإسرائيلية تقوم على ترسيخ هيمنة شاملة على الدورة الكاملة للمساعدات الإنسانية، بدءاً من تحديد طبيعة المساعدات وكمياتها وآلية إدخالها، وصولاً إلى مواقع تخزينها، وآليات توزيعها والفئات التي

(26) <https://shorturl.at/3hvlu>

(27) <https://shorturl.at/XznKX>

(28) <https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141396>

يُسمح لها بالوصول إليها، ما يعكس عملياً نيةً إسرائيلية واضحة لإدارة جريمة التجويع لا إنهاؤها.²⁹ وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" الذي قال في بيان: "يسعى المسؤولون الإسرائيليون إلى تعطيل نظام توزيع المساعدات القائم الذي تديره الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني، وإجبارنا على الموافقة على إرسال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" الذي قال في بيان: "يسعى المسؤولون الإسرائيليون إلى تعطيل نظام توزيع المساعدات القائم الذي تديره الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني، وإجبارنا على الموافقة على إرسال الإمدادات عبر المراكز الإسرائيلية حسب الشروط التي تحددها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، حال موافقة الحكومة على إعادة فتح المعابر.

إنّ تصميم الخطة التي عُرضت علينا يعني أن شرائح كبيرة من سكان غزة، بمن فيهم الأشخاص⁽²⁾ الأقل قدرة على الحركة والأشد ضعفاً، سوف يبقون بلا إمدادات. وتخالف هذه الخطة المبادئ الإنسانية الأساسية، ويبدو أنها صُممت بهدف ترسيخ السيطرة على المواد التي تحافظ على الحياة كما لو كانت تكتيماً لممارسة الضغط - وباعتبارها جزءاً من إستراتيجية عسكرية. وهذا أمر خطير، لأنه يجبر المدنيين على التوجه إلى المناطق العسكرية لجمع الحصى الغذائية ويهدد حياة الناس، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، على حين يزيد من تكريس التهجير القسري. وقد وُضِع الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أننا لن نشارك في أي خطة لا تلتزم بالمبادئ الإنسانية العالمية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أكد رؤساء جميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تنضوي في الفريق القطري الإنساني هذا الموقف بالإجماع. فالعمل الإنساني يستجيب لاحتياجات الناس أينما كانوا.³⁰

(29) <https://shorturl.at/Bepsx>

(30) <https://shorturl.at/GaN43>

وفي نفس السياق انتقدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) خطاً جديدة طرحتها إسرائيل والولايات المتحدة لتولي مسؤولية توزيع المساعدات الإنسانية في غزة، وقالت إنها "ستفاقم معاناة الأطفال والعائلات".

ويتداول في أوساط المنظمات المعنية بالإغاثة في غزة اقتراح تولى مؤسسة باسم "مؤسسة إغاثة غزة" توزيع الغذاء من أربعة "مواقع آمنة"، ويشبه ذلك خطاً أعلنتها إسرائيل أخيراً وأثارت انتقادات لاحتمال أن تفاقم فعلياً النزوح بين سكان القطاع، وقال جيمس إندر المتحدث باسم "يونيسف": "يبدو أن مشروع الخطة التي قدمتها إسرائيل إلى مجتمع الإغاثة قد يُفاقم المعاناة المتواصلة للأطفال والأسر في قطاع غزة، وينطبق ذلك أيضاً على المؤسسة الجديدة التي يُعتقد بأنها جزء من نفس الخطة الموسعة"³¹.

لم تكتف إسرائيل بالسيطرة على المساعدات الإنسانية فحسب بل تعدى ذلك إلى التضييق الكامل على المؤسسات الإغاثية والإنسانية العاملة في غزة ووضع المعوقات والعراقيل أمامها لمنعها من القيام بعملها حيث قتلت خلال حرب الإبادة حوالي أربعمئة من العاملين في الشق الإنساني من مختلف الجنسيات والمؤسسات الإنسانية³²، وقامت أيضاً باستهداف عشرات المقرات الأممية لمؤسسات إغاثية وإنسانية مثل الأمم المتحدة والأونروا كان آخرها استهداف مقر الصليب الأحمر في رفح على الرغم من وجود الإحداثيات مسبقاً لدى الجيش الإسرائيلي³³.

تجدر الإشارة إلى أن آخر ما قامت به إسرائيل حتى كتابة هذه الورقة للتضييق على هذه المؤسسات بحسب 55 منظمة إغاثية وإنسانية هو تعقيد وتسييس وغموض قواعد تسجيل المنظمات غير الحكومية العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وبحسب هذه المنظمات: أن هذه الإجراءات مصممة على ما يبدو لفرض سيطرتها على العمليات الإنسانية والتنمية وبناء السلام وتعزيز السيطرة الإسرائيلية وضمها الفعلي للأرض الفلسطينية المحتلة³⁴.

(31) <https://shorturl.at/DA3qA>

(32) بيان صحفي للمؤسسات الإغاثية العاملة في فلسطين 06/05/2025 م

(33) <https://shorturl.at/soo1x>

وبذلك يتضح أنّ الهدف هو توفير غطاء دولي سواء رسمي أو إنساني للخطط والسياسات الإسرائيلية في التهجير القسري من خلال قتل مقومات الحياة والبقاء والتحكم في طعام الناس وأقواتهم.

ويمكن القول أنّ هذه الخطة تكمن مخاطرها أيضًا في تحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة ابتزاز سياسي وللسيطرة على مقومات الحياة والبقاء واستخدامها كوسيلة ضغط وابتزاز، وتوكيل قوت الناس وما يبقينهم على قيد الحياة إلى شركات ومؤسسات أمنية وليس إنسانية حيث أنّ ذلك يحمل مخاطر جمة على الانسان.

ووفقًا لما يتم الإفصاح عنه عن الخطة فإنّها لا تُعنى بحل أزمة التجويع في غزة بقدر ما تعمل على إدارة الأزمة وإبقاء سكان القطاع تحت سياسة إذلال وتجويع ممنهجة تحت غطاء دولي.

إنّ إسرائيل تريد تحويل قطاع غزة وسكانه إلى ما يشبه غيتوهات الطعام التي كانت في زمن النازية من خلال تجميع أكثر من مليونين إنسان من الفئات العمرية كافة في معسكر واحد وبمساحة صغيرة جدًا والتحكم بهم وبحياتهم.

إنّ موضوع المساعدات ليس مشكلة أصلًا ليأخذ كل هذا الحيز من النقاش والتداول وإنّ إسرائيل قامت بتحويله على هذا المسار خدمة لأهدافها الخاصة المتمثلة في استمرار حرب الإبادة وتعميقها لتصل إلى القتل بالجوع وليس فقط بالنار والقذائف تحت حجج واهية مثل سيطرة أطراف سياسية على المساعدات وقد رفضت المنظمات الاغاثية العاملة في غزة تلك الاتهامات، وعليه فإنّ الحل يكمن بإنهاء حرب الإبادة وإزالة الاحتلال ورفع الحصار وإزالة القيود عن عمل المؤسسات الإنسانية والاغاثية لمواصلة عملها في قطاع غزة والبدء في عملية الإعمار والبناء وإعادة قطاع غزة لما كان عليه قبل حرب الإبادة من اكتفاء ذاتي للخضروات والفواكه وإعادة الإنتاج وتشغيل الشركات والمصانع وصولًا لتوسيع الدورة الاقتصادية حينها لا تحتاج غزة لا مساعدات إنسانية ولا حتى مؤسسات إغاثية بل ستكون في قائمة الممولين وأبنائها في قائمة الخبراء والمديرين في هذه المؤسسات.